الخطاب الفائز بالمركز الثالث لعام 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

الإخوة والأخوات،

أبناء الوطن جميعًا..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. والسلام والخير لنا جميعًا بإذن الله.

يجتمع معهد البحرين للتنمية السياسية هنا في قلب العاصمة المنامة، انطلاقًا من فكرة رائدة ومبتكرة تبلغ عامها العاشر، ومصاحبًا للذكرى السادسة عشرة لعيد جلوس عاهل البلاد المفدى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، والذكرى الرابعة والأربعين للعيد الوطني المجيد لمملكة البحرين. وإنه لما يوجبه العرفان، أن أتوجه بخالص التحية والتهنئة إليكم جميعًا.. وإلى ذكرى كل من شارك في تقدم وازدهار ونمو هذا الوطن العزيز عبر مسيرته الطويلة.

أيها الإخوة والأخوات،

دعونا نتصارح، بالكلمة المستقيمة، والفكرة الواضحة، التي لا تحمل أي التواء. دعونا نتصارح اليوم، أمام أنفسنا، ونحن نتابع هذه اللحظات العصيبة، وما تشهده منطقتنا من تغيرات، يمكن أن تكون نقطة تحوّل جذري في مسار تاريخ وطننا الغالي.

دعونا نتصارح، ونحن نجيب على السؤال الكبير: كيف يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة؟

أتحدث إليكم اليوم حديث المصارحة والشفافية، حاملًا جوابي الواضح والصريح على هذا السؤال، لكي يسمعه الجميع، ولكي يسمعه أيضًا كل أولئك الذين تصل أصوات تساؤلاتهم الصادقة ومطالبهم المشروعة إلى الآذان كافة، أملًا في أن تتحقق في النهاية النتائج التي يرجوها المواطن داخل وطنه من عيش كريم، وعدالة اجتماعية، ونهضة قتصادية.

وقبل أن أعلن جوابي، وأتقدم برؤيتي، أؤكد لكم أنني أعتمدت على حقائق عدة، لا مهرب لأحد من الاعتراف بها:

الحقيقة الأولى: أنه لا سعادة لأحد على حساب شقاء الآخرين، ولا فضل لطائفة على أخرى، ولا امتياز لمجموعة على حساب غيرها.

الحقيقة الثانية: أن قوتنا الحقيقية تكمن في عقول وسواعد أبناء هذا الوطن المخلصين. وأن الأوطان لا تنهض وتزدهر إلا بأبنائها.

الحقيقة الثالثة: أن المصارحة والشفافية، هما أقرب الطرق وأنجحها للوصول إلى الهدف الواضح.

الحقيقة الرابعة: أن جوهر العدالة الاجتماعية، المَبْنية على التنمية المستدامة والعدالة في التوزيع والمساواة في الفرص وسيادة القانون؛ أصبحت اليوم دعوة العالم كله، وأصبحت تعبيرًا واضحًا عن إرادة المجتمعات نحو النهوض بشعوبها، سواء في الدوائر الرسمية، التي تصنع السياسة وتتخذ القرار، أو على مستوى الرأي العام الشعبي، ذلك الرأي الذي تؤثِّر قناعاته وتوجهاته في صنع السياسة واتخاذ القرار.

الحقيقة الخامسة ولعلها أبرز الحقائق وأوضحها: أن مملكة البحرين لا تتحرك في سعيها من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، من موقع ضعف أو اهتزاز، بل إنها على العكس تمامًا، تمتلك إرادة حرة لا يحركها سوى مصلحة شعبها، كما تمتلك من مقومات القوة والاستقرار ما يجعل كلمتها نابعة من إرادة صادقة نحو التنمية الشاملة. صادرة عن إدراك حضاري، وقناعة راسخة، ورؤى غير تقليدية، وسياسات اقتصادية واجتماعية عادلة، لا تزعزعها الأنواء، ولا تعبث بها الشكوك أو المصالح الضيقة، ولا يهزها سوء المقاصد أو التواء النوايا.

ومن واقع تلك الحقائق، التي أردت أن أضعكم في صورتها كما أراها، بكل الصدق أيضًا أحذركم من بعض الخواطر، التي يمكن أن تطرأ على أذهانكم.

إن واجب المصارحة يقتضي أن أقول لكم: إن من أولى الأولويات في هذه المرحلة تحقيق التنمية المستدامة، والدفع باقتصاد مملكة البحرين إلى مزيد من التقدم والنماء، وجعل اقتصادنا أكثر ثباتًا وبقاء وقدرة على مواجهة آثار «الأزمات الاقتصادية والسياسية» المتلاحقة التي يمر بها العالم من حولنا.

فلا يخفى على مسامعكم، ونحن جميعًا على علم بالأزمات التي تطغى على نشرات الأخبار. أن المشكلات والأزمات الاقتصادية لم تعد تخص بلدان دون غيرها. وأن الاستقرار الاقتصادي والسياسي في منطقتنا يواجه جملة من التحديات والمخاطر الطارئة.

ومملكة البحرين بارتباطاتها الإقليمية والدولية ليست بمنأى عن خضم هذه الأحداث، تواجه ما يواجهه أشقاؤها، وتكافح ضمن شراكات استراتيجية معهم لتحقيق الاستقرار والنهوض الاقتصادي، التزامًا منها بتحسين الظروف المعيشية للمواطن البحريني، وتحقيق مستقبل زاهر للأجيال القادمة.

أيها الأخوة والاخوات،

إن العيش الكريم للمواطن البحريني أمر بديهي لا يحتمل الجدل، ولا رجاء فيه لأحد أو من أحد. كما أن تحقيق العدالة الاجتماعية بمفهومها الشامل لا يقتصر على ضخ المزيد من الدعم على السلع والخدمات الاستراتيجية التي تمس حياة المواطن اليومية فقط، وإنما يمتد وفق تصورنا إلى توفير فرص عمل حقيقية ذات قيمة مضافة، وهو ما لن يتحقق من دون ربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل، وتوفير بيئة تنافسية جاذبة للاستثمارات الأجنبية، وتشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة، وتحديث البنية التشريعية الاقتصادية بما يتلاءم مع مستحدثات العصر، ومحاربة الفساد، والتنوع في الاعتمادية على مصادر الدخل، من خلال مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام في المشروعات القومية أولًا. وثانيًا: من خلال التركيز على قطاعات اقتصادية أكثر نموًّا كالسياحة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتجارة الدولية والخدمات اللوجيستية والنقل البحري والصناعات الصغيرة. وثالثًا. من خلال تعميق التكامل الاقتصادي والتبادل التجاري داخل محيط الأسرة العربية.

الإخوة والأخوات من أبناء هذا الوطن الغالي، الحالمين بمستقبل أفضل:

دعونا نعمل سويًا، دعونا نمضي معًا، حكومة وشعبًا، بعون الله سبحانه، ثم بالجهد الحثيث والبناء المتواصل نحو غد مشرق. دعونا نُبحر جميعًا بسفينة الوطن نحو مرفأ العزة والرخاء والتنمية الاقتصادية.

لقد حان الوقت لإعطاء دفعة جديدة، وإشراك جميع القطاعات في تحقيق النمو الشامل. وهذا هو الهدف الذي نسعى اليوم لتأكيده: انطلاقة متجددة في النمو والاستثمار، وتعميق الإصلاح وضمان انخراط الجميع في ذلك. وعليه، تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص حجر البناء الأساسي.

إن رؤيتنا جميعًا التي عبر عنها صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى في أكتوبر عام 2008، بإطلاق الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030؛ ارتكزت على

صياغة الرؤية الخاصة بالحكومة والمجتمع والاقتصاد، مستندة في ذلك إلى ثلاثة مبادئ توجيهية أساسية هي: الاستدامة والعدالة والتنافسية.

واليوم، وبعد سبعة أعوام على هذه الانطلاقة الاقتصادية، نتلمس ارتفاع النمو في البحرين من جديد. ويدعم هذه التوقعات إدارة اقتصادية وطنية حصيفة يترأسها صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر.

وما يمنحنا التفاؤل أن نرى التدابير الاقتصادية القادرة على تقليص عجز الموازنة العامة والدَّين العام، وأن تستحوذ القطاعات غير النفطية على التمثيل الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي، لعل أبرزها إسهامات القطاع المالي والمصرفي بنسبة (25%)، والقطاع الصناعي بنسبة (44%) في الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى الرغم من كل التحديات التي تحيط بنا، تمكن الاقتصاد البحريني أن ينمو بمعدل تجاوز (5%) خلال العام الماضي، ومن المتوقع أن يصل إلى (6%) خلال هذا العام.

وهذه التحديات التي تغلبنا عليها هي دليل على استمرارية القوة الاقتصادية لدينا ونموها، ما يحمل دلالات إيجابية عن عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي في البحرين وفق نهج مستمر ومسيرة متواصلة في سبيل تحقيق العدالة والرخاء.

وختامًا، فإذا كانت تحديات اليوم حقيقية، فإن أمامنا أيضًا فرص حقيقية تكفل لنا التعايش السلمي في قلب وطن ينبض دومًا بالتعاون والشراكة التي كلما زاد الاستثمار فيها نمت بزخم أكبر.

وفقنا الله جميعًا، لما فيه رفعة الوطن ورخائه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.